

تحية إكبار لثورة نوفمبر في عيدها الخمسين

أ. عبد القادر مزرق المخادمي

قلّب صفحات التاريخ. جيلا بعد جيل. وقف عند كل ثورة من ثورات التحرير الكبرى. يستوي في ذلك أن تكون ثورة شعب يستردّ بها حقّه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه أو من جيش معتد أقام، أو كانت ثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة الاجتماعية لأبناء الوطن الواحد، فإنك بلا جهد ستجد أن كل شعب قام بثورة من تلك الثورات نجحت أم انتكست قام من أجل نفسه وفي الإطار الجغرافي لوطنه، لم يفكر الثوار في ثوراتهم إلا في شعوبهم ولم تفكر تلك الشعوب إلا في نفسها وفي وطنها، لم تشذّ ثورة من تلك الثورات عن هذا السلوك.

فالثورة الإنجليزية التي قامت بزعامة (أو ليفر كر ومل) في سنة (1642م) ضد طغيان شارل الأول بعد رفضه عريضة البرلمان المسماة (التماس الحقوق) التي تضمّنت مطالبته بالكفّ عن فرض الضرائب بغير موافقة البرلمان، وعن سجن الناس بغير مبرّر من القانون، لم تفكر بعد نجاحها في حاجة غيرها من الشعوب إلى تلك الحقوق بل حاربتها بضاوة واستعمرتها، وامتنعت ثرواتها محزومة بدم وعرق أفرادها الكادحين.

والثورة الأمريكية التي قامت بزعامة (جورج واشنطن) في وجه الاستعمار البريطاني كان اللواء الذي سار الشعب من خلفه لملاقة المستعمرين هو (إعلان الاستقلال) الذي قرّر المساواة بين الناس، وبالرغم من نجاح تلك الثورة بوضع الحرب أوزارها سنة (1772م) فلا يزال الشعب الأمريكي يعاني من التفرقة العنصرية في بلاده، ويمارس في خارجها أنواع الضغط السياسي على صور شتى، في شكل تكتلات عسكرية، واستعمار سياسي أو اقتصادي كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وجهات أخرى متفرقة من العالم.

وهاهي شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي اكتوت بنار جلاذيتها من مستغلين ومستعمرين أجانب في العقود العشرة الماضية تعيش اليوم أوضاعا مزرية نتيجة الحال التي آل إليها العالم في ظل ما يسمى **النظام العالمي الجديد**، وتسويق مشروع **الشرق الأوسط الكبير**، الأمر الذي أدى إلى التزايد الملحوظ في حدة المشكلات العابرة مثل مشكلة المخدرات، وجرائم تبييض الأموال، والهجرة غير المشروعة، والتطرف والعنف، والإرهاب الدولي، وتلوث البيئة، والأمراض الفتاكة، بفعل المتغيرات الدولية الدراماتيكية التي يشهدها العالم.

والثورة الفرنسية التي انطلقت شرارتها في 14 يوليو سنة (1789م) تحت شعار **"الحرية والإخاء والمساواة"**، والتي انتهت في سنة (1793م) بقطع رأس ملكها لويس السادس عشر الذي كان الشعب يعتبره سبب نكبته، وتحولت الثورة إلى حرب أهلية، لم تحترم فيها حرية، ولم يبق معها إخاء، وتنافرت معها فكرة المساواة وظهرت خارج حدودها دولة غازية متعطشة إلى دماء الشعوب المسالمة سواء بالنسبة إلى جيرانها في أوروبا أم بالنسبة للشعوب الوديدة الطيبة مثل الجزائر وغيرها من البلدان في إفريقيا وآسيا، والكلام يطول لو استعرضنا مدّ محافظة الثورات الأخرى على المثل الأخلاقية، إلا أنني أقول، بدون تردد، أنّ كل تلك الثورات سواء منها ما حافظ على مبادئه داخل بلاده أم من خرج عليها في داخلها، لم تفكر في تلك المبادئ عند معاملتها للشعوب الأخرى. وهذا سلوك غير حضاري وغير سوي، ذلك أن المثالية لا تفرق بين فرد وفرد أو بين شعب وشعب لأن المبادئ بمعناها الخلقية كالديانات كلّها خير وكلّها تدعو إلى الخير والمحبة والسلام...

وحسبنا في هذا الصدد مثالية ثورتنا ومبادئها التي بعدت عن الأنانية فكان هذا من أسباب امتدادها إلى العالم، وخذو دول كثيرة حذوها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

عندما تحتفل الجزائر بالذكرى الخمسين لاندلاع الثورة التحريرية، فإن هذه الذكرى العزيزة تضع أمام العيون عددا من الحقائق الهامة وفي مستهلها أن هذا الاستقلال لم يكن بحال من الأحوال هدية مجانية منحتها فرنسا للجزائر بل لقد كان استقلال البلاد ثمرة لكفاح طويل قام به الشعب الجزائري جيلا بعد جيل، فقد بذلت الجزائر من خيرة أبنائها ثمنا كبيرا حتى تحقق هدفها العزيز وهو الاستقلال والحرية.

هذه الحقيقة الواضحة نذكر بها الأذهان، وحتى تكون ظاهرة في سطور التاريخ وصفحاته المختلفة، ذلك أن المقاومة الجزائرية الطويلة للاحتلال العسكري الفرنسي ولمحاولات الإدماج المعنوي، والديني، والثقافي، والاقتصادي، والسياسي، تمثل العنصر العميق للثورة الجزائرية، وما كانت الجزائر تستطيع بذل الجهد الكبير في سبيل الوصول إلى مصاف الشعوب التي تستحق الحرية والاستقلال.

وأمام فشل الوسائل العسكرية الضخمة للفرنسيين في إخماد ثورة نوفمبر التي سمعها الرأي العام العالمي عن طريق المكاتب التي أنشئت في الخارج وأسمع صوت الجزائر في مختلف المحافل الدولية سياسية كانت أو نقابية، وبالتالي، لقي كفاح الشعب الجزائري تأييدا عاما، وفي مقدمتها الدول العربية، ومن طرف البلاد الأفرو - آسيوية، وبلدان أمريكا اللاتينية، وحتى في بعض البلدان الغربية المحبة للسلام في العالم، بحيث أصبح الرأي العام العالمي يعيش القضية الجزائرية، ونتيجة الفشل الذريع للاستعمار الفرنسي، قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بحملة إعلامية في المحافل الدولية وفرض حق تقرير المصير الذي اعترفت به الأمم المتحدة لشعبنا، وبعد مفاوضات ايفيان الشاقة، تم الاتفاق حول وقف القتال.

في الأول من يونيو سنة (1962) صوتّ الجزائريون بالإجماع لصالح الاستقلال وتحقيق الهدف السياسي الأول لحرب التحرير واستقلت الجزائر.

والتردي حيث ورثت عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف وأهمها التدهور الاقتصادي حيث لم تكن لدى الثورة الإطار الإداري الجاهزة لتسلم البلاد. وتفاقت المشكلة عندما تشقت إطارات الثورة في فترة الصراع على السلطة وتجمع بعض مراكز القوى.

في تلك الفترة، أي قبل حركة التصحيح في 19 يونيو سنة (1965) خرجت جماعات الاستقلال من ملابسها وقفزت إلى مواقع الثورة بعد توقف الثورة، وكانت الجزائر في بداية الاستقلال بلادا محطمة، وكان شعبها مشردا، واقتصادها منهارا، وإدراتها غريبة بلغتها وتفكيرها وتدريبها مع متطلبات الدول النامية، خصوصا إذا كانت دولة في بداية نموها.

وكان على القيادة السياسية - آنذاك - أن تتجند، وبدون تأخير، حسب مجموعة من الأولويات وعلى رأسها الاستقلال الاقتصادي تدعمه وتحميه من الضغوط الخارجية، وفعلا أولت القيادة اهتماما واسعا لتحقيق استقلال البلاد عن طريق الثورات الثلاث: الثورة الصناعية، والثورة الثقافية، والثورة الزراعية، واستطاعت بلادنا في فترة قياسية أن تبرهن على إرادة تنظيمية هائلة، ودفعت البلاد نحو تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية لتشييد الوطن، وتقوية الاستقلال الاقتصادي بعمل دائم ومتواصل كخطوات حاسمة في طريق التنمية الشاملة، واتجهت نحو توسيع وتعميم الديمقراطية في جميع المستويات، وفي كافة القطاعات.

وأهم ما ميّز خمسين سنة من اندلاع تلك الثورة التي غيرت - بكل المقاييس - مجرى التاريخ هو بناء المؤسسات والأجهزة الديمقراطية الملائمة للمناخ العام، بفعل بهجة الحوار الديمقراطي، ومتعة المناقشة الحرة، وهي استعادة للذات التي افتقدت، لسنوات طويلة في ظل حكم الفرد الواحد، والرأي الواحد.

وبالتالي، فإن الفقرة التي شكلتها الانتخابات الرئاسية في 16 أبريل سنة 1999م، وما أثمرت من السعي لاستكمال المصالحة الوطنية قصد ترسيخ استقرار البلاد، وبالتالي، تحرير الجزائر من كل مظاهر العنف، ومن عودة قوية للجزائر في المحافل الدبلوماسية، ثم الانتخابات الرئاسية في 8 أبريل سنة 2004م والتي فاز فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كانت مؤشرا بارزا ومميزا يسجل قفزة نوعية في مسيرة الديمقراطية في بلادنا، خاصة الاستحقاق الرئاسي الأخير، الذي تم في ظروف تبعث على الفخر والإعجاب، لأنها ببساطة مرت بالأصول السياسية المعمول بها في أرقى الأنظمة الديمقراطية في العالم.

لقد قطعت بلادنا أشواطاً هامة في طريق التنمية بفضل التوجيهات المحددة من طرف القيادة السياسية والنتائج التي توصلنا إليها أدت إلى أن تلعب بلادنا دوراً هاماً في المجال الدولي ولم تتعزل عن العالم وتقدمنا الصوف، وبرزت لنا شخصية دولية اتمت بعدم الانحسار، والحياد الإيجابي وتبعتنا في هذا السبيل دول كثيرة فأصبحنا قوة لا يستهان بها في قضايا الحق والسلام، وأصبحت الجزائر نموذجاً للدولة التي يتجاوز تأثيرها في علاقاتها العربية والإسلامية والدولية، وإذا كان نجاح أي دولة يعود لجملة من العوامل فبالنسبة للجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى وضوح الرؤية لدى القيادة السياسية الحالية في بلادنا، التي جعلت من الجزائر وسياستها مثالا للالتزام، ونموذجاً للرصانة السياسية في القضايا الدولية والإسلامية التي يحترمها الأصدقاء والأعداء على السواء.

وفي ميدان التعليم وإدراكاً لأهميته كوسيلة نحو النهوض وتحقيق الغايات المنشودة، حققت بلادنا تحت راية الاستقلال التي ظفرت به بلادنا الحبيبة منذ خمسين سنة إنجازات هائلة في مدة وجيزة سواء من حيث الكم أم الكيف، وعلى كافة الأصعدة والجوانب المتعلقة بعملية التعليم مثلاً: ازدياد العدد الإجمالي للطلاب، وكذلك ازدياد عدد المتخرجين في كل المراحل التعليمية، وأيضاً ازدياد عدد المباني المدرسية والثانوية والجامعية إلى غير ذلك من الدعائم التربوية والتعليمية الهامة.

وفي ميدان الصحة، ورغم التوزيع الجغرافي غير المتساوي للموظفين وللهاكل القاعدية، وعدم التطبيق الكامل لقانون الصحة العامة وعلى الرغم من كثرة النقائص يمكننا القول دون مواربة بأن الحالة الصحية للسكان قد تحسنت كثيراً خلال تلك المدة بفضل تطبيق سياسة الطب المجاني وبفضل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وغيرها من الميادين.

وإذا كانت الدولة قد حققت نتائج عملاقة جعلت من الجزائر بلداً طلائعياً فعلى القوى الحية اليوم من عمال وفلاحين وشبيبة ونساء وجنود أن تتجنّد أكثر لدعم الخط السياسي المتمثل في مرحلة ما بعد الاستحقاق الرئاسي الأخير، واليقظة أمام تحديات العصر الذي نعيشه من جهة، وأخرى لمواجهة المناورات الخارجية المعادية لتجربتنا الديمقراطية التي تستحق كل إعجاب وتقدير.

إن أفضل عزاء لنا في هذه الذكرى المجيدة هو الوفاء لأولئك الشهداء، الذين تركوا لنا ما نفتخر به الآن... لقد تركوا لنا العزة والكرامة والإباء، ودرساً في البطولة نهدي بها.. فاستقللنا الذي ننعّم به الآن هو ثمرة كفاح أجيال طويلة دفع ثمنها الآباء والأجداد دماءهم وناضلوا طويلاً من أجل الحصول على الحرية والاستقلال، وكافحوا الأبطال ولم ييخلوا بغال أو نفيس في سبيل عزّتهم وكرامتهم واستقلال بلادهم.

وإلى الأمام مع مسيرة الاستقلال لتحقيق كل الآمال المعقودة على الجزائر بإمكانياتها الكبيرة وأصالتها وصدق انتمائها للعروبة والإسلام وحرص شعبها وقيادتها على النهضة والمشاركة في كل ما يحقق طموح العرب والمسلمين جميعاً من الخير والتقدم والسلام، وأخيراً.. لا آخراً فإنّ خمسين سنة مرت على انطلاق الثورة المظفّرة، بكل ما حفلت به من منجزات، وبكل ما اشتملت عليه من تحديات كانت كافية لبناء دولة الاستقلال، وبرهاناً ساطعاً على قدرة ثورتنا على شقّ طريقها نحو مزيد من التقدّم والرّخاء والازدهار.